نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الشباب (العراق انموذجاً)

***أ.م.د. نغم نذير شكر**
باحثة من العراق

*مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية / جامعة بغداد
Naghamnather31@gmail.com

ملخص :

الدول في الوطن العربي امام عدة تحديات تتمحور اساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الانسان على وفق منظومة فكرية واعية بالتأريخ الحضاري لهذه الامة سواء على مستوى الافكار والمرجعيات ام على مستوى التناقضات التي احدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التأريخ بافق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وبنحو يعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة ، وهذا يترافق مع التأسيس لمجال سياسي ممارس قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء انموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية الى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على فك ارتباط التبعية.

كلمات مفتاحية : التعايش، السلم المجتمعي، السلم الداخلي.

Spreading and consolidating a culture of internal and societal peace among young people (Iraq as a model)

NaghamNatheerShukur
Center for Strategic and International Studies
Universtiy of Baghdad

ABSTRACT

The state in the Arab world faces several challenges that mainly center around the establishment of a state of justice and law based on building the human being according to an intellectual system that is aware of the civilizational history of this nation, whether at the level of ideas and references or at the level of contradictions caused by these references

in their dialogue with history with the horizon of achieving harmony between the past and the present And the future, and shortly after the establishment of the civilizational identity that was distorted by extensive import operations for international projects that were the result of different civilized environments, and this is accompanied by the establishment of a tangible political field capable of absorbing all contradictions and sensitivities and building an economic model based on the real economy that produces wealth and upgrading the Qatari state to a capable Arab strategic and economic union to unlink the dependency.

KEY WORDS: coexistence, community peace, internal peace.

المقدمة

لاشك أنْ افراد المجتمع الواحد لايتشابهون في اطارهم القيمي ، فهم يختلفون فيما بينهم في منظومتهم القيمة. فهناك اختلاف على المستوى الفردي في القيم وهناك اختلاف على مستوى الجماعة التي ينتمي لها الفرد . ومدى توافق المجتمع وتجانسه هو متى ماستطاع ان يحقق القيم المشتركة ويتشابه مع الاخرين بها. إنَّ هذا المنظور لخصوصية القيم ينطلق من المنظور العام لمفهوم اوسع واشمل وهو مفهوم الثقافة . فهناك العديد من الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد ، فهذه الثقافات الفرعية تتجانس فيما بينها ، ولكنها تختلف عن الثقافات الاخرى ، وهو جميعاً في اطار الكلية والشمولية يتوافقون ويتشابهون تحت ثقافة مجتمع واحد فمدى التشابه في طرق الحياة والعادات والتقاليد والاساليب الحياتية والقيم والمعتقدات هو الذي يخلق التجانس والتعايش داخل المجتمع والعكس صحيح . وتعد القوة البشرية احد العناصر الرئيسية المؤثرة في قوة الدولة الشاملة ، خاصة القوة العسكرية والمؤثرة ايضاً في باقي قوى الدولة لتحقيق التنمية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ) لذلك يتم الاهتمام بالعنصر البشري عند دراسة قوى الدولة الشاملة، ويحتل مكانة الصدارة بين العناصر الاخرى، نظراً لاهمية هذا العنصر وقت السلم ووقت الحرب . ففي السلم ، تعد القوى البشرية عنصراً من عناصر الانتاج . فالدولة التي تعاني النقص فيه تضطر لاستقدام الايدي العاملة الاجنبية للإسهام في التنمية. وتظهر اهمية العامل البشري بشكل اكبر في الحرب ، فالقوة العسكرية تتكون من عناصر عديدة تتفاعل فيما بينها ، وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري المطلوب لتحقيق الاهداف المخططة.

أهمية البحث :

ترجع اهمية الشباب والاهتمام بأفاق التنمية لديهم بالنسبة للمجتمع الى كونهم اكثر فئاته رغبة في التجديد وتطلعاً الى تقبل الحديثمن الافكار والتجارب ، لذا فهم يمثلون مصدراً اساسياً من مصادر التغيير في المجتمع على ان يؤخذ بالاعتبار كيفية استيعاب هذه الرغبة في التغيير من جانب النظم القائمة بالمجتمع دون تناقضات او صراعات حادة.

مشكلة البحث :

لقد ولدّت البيئة التي احاطت بالمجتمع العراقي اثراً سلبياً في تدمير النسيج الاجتماعي العراقي والحاق الضرر به من خلال العمل على اعادة احياء القبلية والطائفية وربط تكوينات اجتماعية معينة لفئات معينة مقابل مناصبته العداء لتكوينات اخرى ، وكان لهُ ذلك من خلال اعادة التقسيمات القبلية والطائفية والعشائرية بين افراد الشعب . لذلك ، نلاحظ أنَّ المواطن قد انزوى ضمن نطاق قبليته و انتمائه الاجتماعي ساعدهُ في ذلك بعض التيارات السياسية المغلقة التي جاءت بعد التغيير.

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج النظمي التحليلي لتحليل الاحداث من خلال دراسة المدخلات وصولاً الى المخرجات ، فضلاً عن ذلك اعتماد المنهج الاستشرافي لوضع الحلول والمعالجات لتعزيز دور الشباب من خلال ارساء ثقافة السلم المجتمعي.

فرضية البحث :

من منطلق ((أنَّ الشباب يحاول جاهداً أنْ يجد الصيغة التي تمكنه من اثبات وجوده في المجتمع ككل))، يأتي تأثير المجتمع والدور الرئيسي للنظم القائمة في ايجاد اطار من الافكار والمبادئ التي تشكل صيغة ملائمة يعتمد عليها الشباب في تحقيق مكانته ، ومساعدة الشباب على اكتشاف دورهم في البيئة المحيطة بهم واداء هذا الدور على اعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية، وتقديم الاسس المدروسة التي تمكن الشباب من اتخاذ ما هو ملائم ومناسب من القرارت خلال حياتهم اليومية، ويتعاظم دور المجتمع اليوم في تقديم خدمات الرعاية للشباب حينما نأخذ في اعتبارنا تلك الدينامية الهائلة التي يشهدها المجتمع المعاصر في كافة القطاعات والمجالات ، والتي ادت الى ضرورة وجود اوسع تعبئة ممكنة لكافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق افاق التنمية ويأتي قطاع الشباب على رأس تلك الموارد.

هيكلية البحث :

ينقسم البحث بعد المقدمة على مبحثين اساسيين :

المبحث الاول بعنوان اسس ثقافة السلم المجتمعي الذي ينقسم على محورين :

الاول : مفهوم السلم والتوافق المجتمعي .

والثاني : جدل الهويات واعادة التلاحم المجتمعي .

أما **المبحث الثاني** فبعنوان دور الشباب في تعزيز ثقافة السلم المجتمعي في العراق ، والذي ينقسم على محورين :

الاول : تعزيز الوعي الفكري لدى الشباب .

والثاني : الانتقال من الفكر الى الفعل لمحاربة التطرف واشاعة ثقافة السلم المجتمعي .

ثم ينتهي البحث الى خاتمة واستنتاجات .

المبحث الاول : أُسس ثقافة السلم المجتمعي :

أولاً : مفهوم السلم والتوافق المجتمعي :

اذا دققنا في مدلولات مصطلح التعايش (coexistence) الذي شاع في هذا العصر، والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين تقسمان العالم الى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي ، نجد أنَّ البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا الى جملة من المعتني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها ، ولكن يمكن تصنيفها الى مستويات ثلاثة :

المستوى الاول : سياسي، ايديولوجي ، يحمل معنى الحد من الصراع او ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة ، او العمل على احتوائه او التحكم في ادارة هذا الصراع بما يفتح قنوات الاتصال وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية .

المستوى الثاني : اقتصادي ، يرمز الى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما لهُ صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية ، من قريب او بعيد.

المستوى الثالث : ديني ، ثقافي حضاري وهو الاحدث ، ويشمل (معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري) والمراد به أنْ تلتقي ارادة اهل الاديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أنْ يسود الامن والسلام ، وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون على مافيه الخير الذي يعم بني البشر جميعاً من دون استثناء[1].

ويشهد العقل العربي اليوم ازمة حادة في صوغ المفاهيم والقيم السياسية

ويشهد العقل العربي اليوم ازمة حادة في صوغ المفاهيم والقيم السياسية ، خارج منظومة التفكير الكلياني على قاعدة الحق في التعدد والاختلاف وهو حق من دونه لاتقوم الدولة المدنية ولاتؤمن حقوق المواطنة ،فهل بات العقل السياسي

(1) انس العزاوي، ادارة التنوع – التعايش – السلم المجتمعي ودور المفوضية العليالحقوق الانسان في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة قضايا سياسية، العدد (54)، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول، السنة 2018 ، ص 223 – 224.

العربي، بعد تلقيه الكثير من الصدمات والهزائم ، قادراً على الاقرار بحق المواطنين الافراد في المجتمع الواحد في أنْ تكون لهم دولة ينتجها عقد اجتماعي مبرم بينهم كمواطنين افراد بعيداً عن اي انتماء حكمي ، ديني او اثني او سلالي ؟

العقد الاجتماعي في مجتمع متعدد المكونات الدينية والعرقية ، كالمجتمع العربي ، يمثل الاطار القانوني المحايد لتأمين المصالح المشتركة والتزام القيم المشتركة التي يحتكم اليها لفض النزاعات من دون تهميش او اكراه[2].

إنَّ المستقبل العربي لايمكن أنْ يتحقق بتمام قوته الا بالتكامل ، وتواجه الانظمة العربية في جميع انحاء المنطقة ، لغزاً حقيقياً حول الكيفية التي يمكن أنْ يحققوا بها متطلبات هذا التكامل ، فهناك حاجة ملحة لتحولات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية نظامية تكبح الانفاق الكبير على الأمن ، بما في ذلك شراء الاسلحة والتجهيزات الأمنية الأخرى التي تستدعيها التحديات الداخلية والاقليمية . ومع ذلك ، فإن هذه التحولات نفسها يمكن أنْ تزيد من امكانية حدوث اضطرابات داخلية . ومن المحتمل أنْ يضيف تذبذب اسعار النفط الى اختلالات التوازن في المنطقة العربية، مما قد يخلق فرصاً جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية للمشاركة[3].

ويمكن القول إنَّ التعايش السلمي هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراع داخل المدن الامنية يؤدي الى ضمان عدم اعادة الخلافات والنزعات المسببة للاضطرابات الامنية الواسعة متمثلاً بتحقيق العدالة الانتقالية من خلال محاسبة المذنبين وتعويض الضحايا ومن ثم اعادة الثقة بين الاطراف المتنازعة ونشر التوائم وهو يعبر عن نهاية مرحلة الصراع وبداية مرحلة البناء والحياة الامنة ووسيلة للعبور[4].

إنَّ التعايش السلمي هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراع داخل المدن الامنية

وعليه، يشترط العقد الاجتماعي ،**اولاً :** توافر الوعي بقيمة المواطن الفرد الاخر والمساواة معه ، ضمن مؤسسات المجتمع ومنها بالطبع ، لا بل في رأسها الدولة . فضلاً عن ذلك ، يشترط العقد الاجتماعي **ثانياً** ، الوعي الفردي بضرورة الخضوع طوعاً للقوانين التي يشارك في وضعها مع الافراد الاخرين ، فهل هذه الاشتراطات متوافرة فعلاً لدى اغلبية المواطنين العرب؟

الجواب الافتراضي يؤكد أنَّ المواطنة ثقافة مجتمع قبل أنْ تكون قاعدة لبناء الدولة، ثقافة «العقد الاجتماعي» المؤدية الى قيام الدولة المدنية لاتتجاوز في المجتمعات العربية حدود الدوائر النخبوية الضيقة والمهمشة والمبعدة عن مراكز القرار السياسي ، لذلك الدولة في الوطن العربي هي دولة الحاكم لا دولة المواطنين[5].

ويعرف التعايش السلمي بأنَّه نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه

(2) سياسين عساف، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد (511)، السنة (44)، ايلول 2012 ،ص 11 -12.

(3) الصادقا لفقيه، مشروعية المستقبل العربي الرؤية الواقعية والاولويات الاكثر الحاحاً، مجلة آراء الخليج، العدد (131)، مايو 2018 ،ص 16 -17.

(4) انس العزاوي، ادارة التنوع ...،مصدرسبق ذكرهُ،ص 224.

(5) سياسين عساف، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري،مصدر سبق ذكرهُ، ص 12.

رفض اشكال العنف بصوره المتعددة ، او التحريض عليه، وعدم اللجوء اليه لحل النزاعات بين الافراد والنزاعات ، وهذا يتطلب توافر اركان عدة منها سيادة القانون على الجميع حكاماً ومحكومين ، مؤسسة الدولة ، نشر ثقافة التسامح وقبول الاخر ، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح[6] .

التعايش السلمي بأنَّه نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة

السؤال الذي يطرح نفسه ، أين وفيم تتجلى ازمة الاندماج الاجتماعي ؟

تتجلى في الانقسام العمودي الذي يغرق الشعب « في ولاءات محلية او طائفية» ويجعل الامة « في حالة تفتت وتذرير « فمن نافلة القول إنَّ ذلك الانقسام فعل من افعال السياسة يقود التكوين الاجتماعي الى اصطفافات تقليدية من نمط عصبوي لكنهُ لايكون فعلاً قادراً على انتاج هذه الحال من التقابل العصبوي الا لانهُ يتغذى من تكوين فسيفسائي تنظمه روابط القرابة التقليدية ، ثمة خلل اذن يكمن في المجتمع المتأخر ذاته، هو نفسه الذي يؤسس لقيام حياة سياسية حكومة بمنطق العصبيات مدفوعة الى التعبير عن نفسها في صورة صراعات اهلية مدمرة للنسيج الاجتماعي ولوحدة الشعب والكيان ، ليس المجتمع المتأخر هذا سوى المجتمع العصبوي، اي المجتمع الذي يعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي بسبب انقساميته ، وهو المجتمع الذي تأخذه تناقضاته الى التعبير عنها في صيغة حروب اهلية : طائفية او عشائرية او ما شاكل ذلك[7].

ويشير الاكاديمي (سعد ناجي جواد) لابرز النتائج الكارثية لغزو العراق واحتلاله الا وهي تفكيك الدولة وتدمير جميع هياكل الحكومة وعملياتها ، فضلاً عن ذلك وعقب احتلال العراق اصدرت الادارة المؤقتة التي نصبتها الولايات المتحدة لادارة البلاد العديد من القرارت مثل الحل الكامل لقوات الامن والقوات المسلحة العراقية ، كما ادى الدستور الجديد الذي تم التوصل اليه على عجل الى زيادة ارباك الوضع واثر سلباً في وحدة الدولة ، وذلك نظراً الى ماشابه من غموض ولاسيما مايتعلق بالعلاقة بين الحكومة الفدرالية في بغداد واقليم كردستان الذي اصبح كياناً مستقلاً بحكم الواقع . وبمرور الوقت ، اصبحت الحكومة المركزية في العاصمة أضعف من الاطراف ، وكان للسياسات الطائفية والعرقية القائمة على المحاصصة التي انتهجتها قوات الاحتلال والعراقيون المغتربون الذين اتوا معها تأثيرها البالغ في تفتت المؤسسات مما زاد من تفكك الدولة العراقية[8] .

على هذا الاساس ، فان سؤال الدولة في الوطن العربي امام عدة تحديات تتمحور اساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الانسان على وفق

(6) كمال محمد صديق، التعايش السلمي وحق العودة، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد (3)، آب 2017 ، ص 109.

(7) عبد الاله بلفريز، من النهضة الى الحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ،بيروت، ايار/مايو 2009 ،ص ص 231 -232.

(8) Saad N. Jawad , Iraq after the Invqsion from Fragmentation to Rebirth and Reintegration , London : palgrave Macmillan , 2021 . P. 219.
نقلاً عن : كابي الخوري كتب عربية واجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (510) ،السنة (44) ،آب/ اغسطس2021،ص188.

منظومة فكرية واعية بالتأريخ الحضاري لهذه الامة سواء على مستوى الافكار والمرجعيات ام على مستوى التناقضات التي احدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التأريخ بافق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وبنحو بعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة ، وهذا يترافق مع التأسيس لمجال سياسي مماس قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء انموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية الى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على فك ارتباط التبعية[9].

ثانياً: جدل الهويات واعادة التلاحم المجتمعي :-

ربما كان المجتمع العربي ، قبل الثورات العربية ، بنظر البعض اكثر المجتمعات الانسانية خمولاً ويأساً واحباطاً في تصور حدوث اي تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية ، بعدما لزمت هذه الشعوب كقدر دائم وقيدت الحريات وافرزت كل صيغ الاستعباد والسيطرة ، بيد أنَّ هذه الرؤية سرعان ما تبددت بعد اندلاع الثورات وحدوث الانتفاضات الشعبية ، فانظمة سياسية بدأت تتهاوى لتؤكد حقيقة اساسية أنَّ الارادة الشعبية وحدها في ظل الجمود السياسي هي الصانعة للتغييرات والتحولات الكبرى[10].

من هنا نفهم إنَّ الهوية المدنية تصنعها الارادات البشرية في تعاملها مع المتغيرات والقانون الطبيعي ، صناعتها ترجع الى الانسان والتأريخ فقط وليس الى «المقدّس» . حيث أنَّ نزع «القداسة» عن الهويات هو من علامات النهوض الحضاري ، فالقداسة تجعل الشعوب وقادتها صاحبة «رسالات دينية» والشعوب ليست وسيلة لاهداف غيبية انها اهداف لذاتها وهدف نهوضها الحضاري اهم من اي هدف غيبي . وقوانين النهوض تستمد من الوقائع المهوسة وليس من الحقائق المطلقة. لذا فأن السيادة في الدولة المدنية هي سيادة الارادة العامة التي يخضع لها جميع المواطنين بمن فيهم الحكام، اذ انها تجعل المواطنين متساوين امام القانون الذي تسنه سلطة تمثل هذه الارادة وتحمي حقوقهم حماية متساوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية ، وتضمن لهم الحق في حرية التفكير والضمير والاعتقاد والرأي والتعبير ، وتحفظ لهم حقوقهم والمشاركة في ادارة البلاد وتولي الشؤون والوظائف العامة[11] .

إنَّ الهوية المدنية تصنعها الارادات البشرية في تعاملها مع المتغيرات والقانون الطبيعي

وتُعد مواجهة الميليشيات مهمة صعبة بسبب الافتقار الى الارادة السياسية ، فالدولة العراقية ليس لديها راع دولي ، خلافاً للميليشيات ولاتشعر بالقوة الكافية

(9) عبدالسلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الاثنيةا لمغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة البيان، العدد(1) ،حزيران 2017 ،ص 131.

(10) علي علوان وياسر ابراهيم، الأنظمة السياسية العربية والإسلام السياسي، (دراسة في آثارالحراك الجماهيري) ،مجلة قضايا سياسية، العدد (62) ،تموز/ آب / ايلول 2020،ص 118.

(11) سياسينعساف،مدنيةالمجتمع والدولةمنوجوهالتجددالحضاري، مصدرسبقذكرهُ،صص 9 -10.

للرد، بمفردها ، لذا يجب ان تعمل الولايات المتحدة على بناء علاقات ليس بدافع المصالح لما يحقق اهدافها وانما علاقات وثيقة مع العراق تتجاوز مكافحة الارهاب والضغط على النخب السياسية في العراق للاستثمار اكثر فأكثر في النجاح الاقتصادي المحلي والحوكمة الرشيدة ، فالعراق لم يصبح بعد دولة ديمقراطية لكن لديه سياسات تنافسية يمكن دفعها نحو اطار يخدم الناس بشكل افضل وهذا يتطلب كبح جماح الميليشيات والحد من الفساد ، فالفساد وسوء الادراة والكسب غير المشروع في العراق يستهلكون كل شيء لدرجة أنّها ترقى الى حد انتهاك حقوق الانسان ، كما يجب أنْ لاينسى المسؤولون الامريكيون ان عراقاً مستقراً او ديمقراطياً هو مفتاح السياسة الامريكية في جميع انحاء المنطقة[12] .

فالعراق لم يصبح بعد دولة ديمقراطية لكن لديه سياسات تنافسية يمكن دفعها نحو اطار يخدم الناس

(12) Bilal Wahab, Joey Hood, Jane Arraf, "A Strategy for Iraq : Guidelines for the Biden Administration "Policy Watch (The Washington Institute for Near East Policy) no. 3512 (16 July) 2021-12-13

نقلاًعن :
كا بيالخوري، تقارير بحثية، مجلة المستقبلالعربي،العدد (510)، السنة (44)، آب / اغسطس 2021، صص 190- 191.

واوجز (ماكنمارا) مفهومه للامن القومي بمفردة واحدة شاملة هي التنمية ، حيث تشمل تلك المفردة ابعاداً متعددة فهي تنمية ذات ابعاد عسكرية واقتصادية واجتماعية ، تنمية للموارد والقوى المختلفة تنمية الدولة والمجتمع ، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية ، كما انه لفت النظر الى ان التنمية تعني في مضمونها ايضاً استمرار الحياة ، فضلاً عن ذلك فقد ربط (ماكنمارا) بين التنمية والقدرة على النمو والامان . واضاف «ان امتلاك الاسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ، وان مثيري الشغب والاضطرابات هم من الفقراء ، كما ان الدولة الاكثر استخداماً للاسلحة والعنف والحروب هي الدول الاكثر فقراً في النصف الجنوبي من الكرة الاضية.

ان امتلاك الاسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ، وان مثيري الشغب والاضطرابات هم من الفقراء

وارجع (ماكنمارا) هذه الظاهرة الى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالامن، وشدد على أنَّ السلاح والقوة العسكرية ، قد يكونان جزءاً من اجزاء الأمن ، ولكن ليسا اهمها ، وهذا المفهوم ينطبق على الدول الفقيرة وربط (ماكنمارا) بين الأمن والتنمية ، واوضح أنّها لا تعني فقط البعد الاقتصادي ، بل يجب أنْ يشمل كل الابعاد ، فتنظيم الامة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الاخلال بالأمن واللجوء الى العنف[13].

(13) احمد ناجي قمحة، في الامن القومي : الهوية والفكر والثقافة في مواجهة تعقيدات العلاقات الدولية، مجلة السياسةالدولية، العدد (215) ، المجلد (54) ، يناير 2019 ،ص 7.

وبصفة عامة، فإنَّ ازمة الهوية تتجلى من خلال مجموعة من التغييرات الموظفة من طرف الافراد والجماعات للتمايز عن الاخرين وكلما تراخت الجماعات السياسية ، قوي الالتزام والتعبئة وراء الهويات، غير انه يبقى هناك مكان ومعنى للتمييز بين الانتماء الى جماعة متخيلة كظاهرة عاطفية وفكرية وثقافية اي ايديولوجيا وتحويلها

الى نسق ايديولوجي يعي نفسه ويجب ان تكون لديه طموحات لتفسير الظواهر الاجتماعية متبنياً فلسفة ما.

لذا لابد من اعادة مسألة مفهوم الهوية في ابعاده المختلفة في علاقته بالتدفقات الدينية او الثقافية او الاقتصادية ، قصد منح امكانيات افضل لفهم الاستراتيجيات الهوياتية لمختلف الافراد والشعوب في علاقاتها بالديناميات الرافضة او المقاومة للعولمة ، فثمة روابط جديدة بدأت تتشكل وتترسخ بين الهويات والحركات الاجتماعية والسياسية على المستويين الداخلي والدولي وهي تستثمر الاختلالات التي تعرفها الولاءات تحت مفعول العولمة[14].

(14) فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات، العدد (16) ،تشرين الثاني2017، ص 311-312 .

لذا تبرز اهمية الاصلاح الجذري من الداخل في كل دولة من دول المنطقة في اطار حوار وطني جاد وعلى المستوى الرسمي والاهلي من اجل التوافق على مضمون الاصلاح والبدء به قبل فوات الاوان ، فضلاً عن تأمين حماية نظم الحكم في المنطقة من جانب دول عظمى ، ومظاهر استقرارها بسبب «كون السلطة فيها اكثر من مطلقة والمجتمع اقل من عاجز» او بسبب مستويات الدخول المرتفعة فيها نتيجة تدفق عائدات تصدير النفط والغاز او نمط «التنمية النفطية» غير المستدامة، لاتبرر السكوت عن الاصلاح او تأجيله ، لابل تؤكد اهمية الانطلاق بمساره من اجل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية وارساء ملكيات دستورية في المنطقة واصلاح السياسات العامة لمواجهة اوجه الخلل المزمنة وتلبية متطلبات التنمية المستدامة[15].

(15) خليفةالكواري،النفط والتنمية والحاجة الى الاصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدةا لعربية، 2021 ،ص 271. نقلاً عن كابي الخوري، كتب عربية، مجلةالمستقبل العربي، العدد (509)، السنة (44)، تموز يوليو 2021 ، ص 180.

وعليه يتضح ان التأثيرات التي تركتها حركات التغيير في المنطقة اسهمت في انعاش الولاءات الاولية (القبلية و الطائفية والعرقية والدينية و الجهوية) وهو امر كان لهُ تأثيراته في مفهوم وكيان الدولة الوطنية ، وهذا ماتحدث عنهُ بعض الباحثين في مجال دراسة النظم الاقليمية من ان حدوث حركة احتجاج ، او ازمة حادة او ثورة شعبية او ميول انفصالية في بلد مايعني انتقالها لدول الجوار الجغرافي بشكل اكثر كثافة مما يحدث في حالة الدول غير المتجاورة ، وما تنطوي عليه من تأثيرات انسيابية[16].

ان التأثيرات التي تركتها حركات التغيير في المنطقة اسهمت في انعاش الولاءات الاولية

(16) فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعةومحنة تعريف الذات، مصدر سبق ذكرهُ، ص 312.

لذا تم طرح ثلاث سيناريوهات لمستقبل النظام الاقليمي العربي في المدى المنظور، **أولهما :** سيناريو الاستمرارية في ظل الضعف والجمود ، **وثانيهما :** سيناريو التفكك واعادة التشكيل ، **وثالثهما :** سيناريو الاصلاح والتفعيل . ولعل السيناريو الثالث يبقى من السيناريوهات الاكثر تداولاً ويشير الى احتمال قيام البلدان العربية بالعمل على اصلاح الاطار المؤسسي والتنظيمي لمؤسسات النظام

الاقليمي العربي ، وتفعيل المبادرات والخطط الاصلاحية في طليعتها مبادرة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل وتطوير المؤسسات التي أُنشئت مثل الاتحاد البرلماني العربي ، ومحكمة العدل العربية ومجلس السلم والامن العربي، والمحكمة العربية لحقوق الانسان وتفعيل مقترح انشاء القوة العربية المشتركة وغير ذلك من افكار ومبادرات[17].

المبحث الثاني : دور الشباب في تعزيز ثقافة السلم المجتمعي في العراق :-

أولاً : تعزيز الوعي الفكري لدى الشباب :-

تجدر الاشارة ، الى أنَّ الطريق الأدق لقراءة الواقع العربي الراهن والتحديات التي يواجهها يكمن في اعتماد المعادلة التي رسمها المؤتمر القومي العربي في تقريره السياسي الذي اقره في دوراتهِ المتعاقبة ، واعدّة امينه العام السابق «زياد حافظ» وهي المعادلة التي ترى ان «اعداء الامة يعيشون حالة تراجع استراتيجي وان حققوا تقدماً تكتيكياً في هذا الموقع او ذاك « بينما « تعيش أُمتنا والمقاومة فيها تقدماً استراتيجياً رغم انها تعيش تراجعات تكتيكية في هذا الموقع او ذاك»[18].

من هذا المنطلق فان هناك ارضية عربية مساندة وداعمة لتعزيز الوعي الفكري لدى الشباب العربي من خلال خلق بيئة تمكينية لتمكين الشباب ومشاركتهم الديمقراطية، من اجل ضمان اتاحة الفرص للشابات والشبان لكي يصبحوا مواطنين عالميين نشطاء. وما اكدّ عليه فريق اليونسكو للشباب من خلال استجابته المشتركة بين عدة قطاعات لقرار مجلس الامن (2250) بشأن الشباب والسلام، والامن، تضع الشابات والشبان في صميم معالجة الاسباب الجذرية للتطرف العنيف. فالربط بين التربية والعلوم الاجتماعية والانسانية والاتصال والمعلومات والثقافة، يكفل تزويد الشباب بالتدريب المتعدد الاوجه والمهارات والدعم المطلوب للانخراط بمواطنين ناشطين، وقيادة الحركة العالمية نحو عالم سلمي[19].

ويتطرق «علي خليفة الكواري» في كتابه «الديمقراطية : طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية « الى تناول مسألة الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية وتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية ففي هذا السياق ، يُقدم رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي متناولاً المؤشرات والفرص المتاحة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في دول المجلس وابرزها: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بإداء مقتضياتها من حقوق وواجبات وتزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة والافادة من التوجه العالمي نحو الديمقراطية . وفي المقابل هناك عقبات وعوامل معيقة للانتقال الديمقراطي، يأتي في مقدمتها ضخامة مصطلح الاسر الحاكمة، وضخامة

(17) فتوح ابو دهب هيكل، تأثير الثورة العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2021،ص 350.
نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (508) السنة (44) ،حزيران /يونيو 2021 ،ص 182.

(18) معن بشور،حديث الوحدة نهوض الامة بين ثقافة الوحدة والمقاومة، مجلة المستقبل العربي، العدد(513)، السنة (44)،تشرين الثاني / نوفمبر 2021، ص 139.

(19) خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، مجلة المستقبل العربي، العدد(475)، السنة (41) ايلول 2018 ،ص 162.

المصالح النفطية والتجارية والمالية والاجنبية في المنطقة والدور العسكري والامني للحكومات الغربية المهيمنة في المنطقة وتأثيرهُ في عملية اتخاذ القرارات الوطنية، ناهيك باستمرار الخلل السكاني الذي يتجه نحو تهميش دور قوة العمل المواطنة وابعادها عن مواقع الانتاج وكذلك استمرار الخلل الانتاجي والاعتماد على الريع من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي [20].

لقد ركز اغلب من انتج متون الفكر العربي المعاصر على اسئلة النهضة والتراث والحداثة والآخر ، ودعت نخبة كبيرة منهم الى الأخذ في مقومات الثقافة العصرية ، التي تعطي الاولوية لحقوق الانسان والتربية على التفكير وعلى الحرية ، حرية الضمير والتعبير والمبادرة ، وشددت على الابتكار، والمسؤولية في السلوك قصد اقامة مجتمع سياسي يعتمد على التعاقد بين ارادات افراد احرار ولأنه لاوجود لنهضة من دون اسس ثقافية و رأسمال اجتماعي يمثل جماع قيم واخلاقيات ودراية تكتسب ويتم نقلها بالتربية التي توفرها الاسرة بالتعليم الذي تقدمه المدرسة والجامعة وبرصيد القيم والسلوك في المجتمع وقدرة المؤسسات على انتاج النخب والكفاءات[21].

امتلاك الشباب للحد الادنى من المعرفة وضمان حرية انسياب المعلومات وتنمية القدرة على الوصول للمعلومات البديلة

ويمكن الاشارة هنا الى تعزيز دور الشباب السياسي من خلال خلق مشاركة سياسية فعالة من خلال ثلاثة مصادر مهمة:

أولهما: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والمساواة في الفرص واقرار الحد الادنى للأجور والضمان الاجتماعي وللعاطلين عن العمل، تنمية فرص العمل المنتجة المجزية اقتصادياً وبناء قاعدة اقتصادية منتجة توفر فرص عمل منتجة عبر الاجيال وتحد من قوة التوظيف السياسي للريع .

ثانيهما: امتلاك الشباب للحد الادنى من المعرفة وضمان حرية انسياب المعلومات وتنمية القدرة على الوصول للمعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعريف على مصالحهم والعمل على تخفيض معدلات الامية وانتشار التعليم وضمان حرية التعبير وسماع الرأي الاخر واعتماد الشفافية.

ثالثهما : نمو روافد الرأي العام وبناء المجتمع المدني المستقل غير الخاضع لتوجيهات السلطة التنفيذية او تحكمها غير الدستوري من خلال قوانين الاحزاب والنقابات وغير المخترق من الخارج ، فنمو المجتمع المدني هو السبيل الى توفير الحد الادنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة للشباب وبناء مقومات الرأي العام الواعي[22] .

(20) علي خليفة الكواري، الديمقراطية:طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2021 ، ص 224 .
نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية،مجلة المستقبل العربي، العدد (510)، السنة (44) ،آب / اغسطس 2021 ، ص 182.

(21) محمد نور افاية، الفكر العربيوالحاقه الى آتية جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد(507) ، السنة (44) ،آيار / مايو 2021 ، ص 9 .

(22) ابتسام حاتم علوان، الاستبداد السياسي في الأنظمة العربية وحدود الديمقراطية المفقودة، مجلة قضايا سياسية، العدد (53) ،تموز / آب / ايلول، 2018 ،ص 144.

غير أنَّ ما يشهدهُ الوطن العربي من ارتجاجات وانقلابات في السياسة وفي الثقافة، ومن اسئلة حول طبيعة الدولة ومستنداتها القانونية ، وادوارها الاقتصادية، والاجتماعية ، ومن تحولات في وظائف الفكر ، دفع بعدد كبير من المفكرين والباحثين الى اعادة صوغ معرفي ونظري لقضايا فهم السبل الانجح لإعادة الاعتبار للإنسان من خلال مراجعة اساسيات الدولة التسلطية التي ارتكزت على نحو معلن او متستر على مرجعيات تشرعن للاستبداد ولعلاقات الراعي بالرعية حتى وان تظاهرت بعض انظمتها بمواجهة الاسلام السياسي والانفتاح على اسباب التحديث او دخلت في بهلوانيات انتخابية للتغطية على التسلط . ولعل عقوداً من الوصاية على الذكاء الفكري ، ومن الحجر على الارادة والحرية ، جعلت من مختلف الانظمة السياسية العربية التي هيمنت عليها ، في الاغلب الاعم ، انظمة عسكرية او اوليغارشية واصولية تضع سُلطاً تغولتفيها الدولة حتى صارت في مواجهة مجتمع لايجرؤ شرائحه على التعبير عن مطالبها او رغبتها في المشاركة السياسية ، الى أنْ انتفضت ساحات عربية متعددة في وجه سياسات الاذلال للمطالبة بالحق في أنْ تكون للناس عامة والشباب خاصة حقوقاً وكرامة[23].

لذا، تُعد القوة البشرية احد العناصر الرئيسية المؤثرة في قوة الدولة الشاملة، خاصة القوة العسكرية، والمؤثرة في باقي قوى الدولة لتحقيق التنمية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ولمستوى ثقافة السكان ودرجة الوعي الفكري للشباب مظاهر عديدة، اهمها مدى ادراك التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة، والمتغيرات التي تطرأ عليها، لان ذلك يؤثر في فاعلية السكان، والتي تعد اهم نقاط القوة للدولة. ومن ابرز مظاهر فاعلية السكان ادراكهم لمسؤولياتهم الوطنية وتضحياتهم من اجل المبادئ والقيم التي يؤمنون بها، والذي يظهر بوضوح في قبول المجتمع في تقديم ابنائه للانضمام لصفوف القوات المسلحة وايضاُ تضحياتهم التي تصل الى الاستشهاد. لذا لايزال العنصر البشري حاسماً في معايير تقييم الجيوش، لما لهُ من تأثير في مجريات الحروب وتحديد نتائجها النهائية. ويتطلب الأمر معرفة فئات العمر في المجتمع واسهام كل فئة في قوة الدولة ويمثل الشباب العمود الفقري في قوة الدولة سواء في السلم اوالحرب[24].

(23) محمد نورافاية، الفكرالعربي والحاجة الى انية جديدة، مصدرسبق ذكرهُ، ص 9 -10.

(24) هشام الحلبي، العنصرالبشري في معادلة القوة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (210) المجلد (52) ،اكنوبر 2017 ،ص ص 125 -126 .

ثانياُ : الانتقال من الفكر الى الفعل لمحاربة التطرف واشاعة ثقافة السلم المجتمعي:-

يُشير (فرانسيس فوكاياما) في كتابه بناء الدولة « أنَّ اجندة بناء الدولة، لم تعط قدراً موازياً من الاهتمام والتفكير ، فكانت النتيجة فشل الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها في العديد من دول العالم . وادى غياب

الاطار المؤسساتي الملائم الى ترك تلك الدول في وضع اسوأ مما كان يمكن أنْ تكون عليه في الواقع بغياب تلك الاصلاحات[25].

ويمثل الاعتراف حاجة انسانية حيوية ومورد سيكولوجي ضروري لاثبات الذات وتحررها بقدر مايمثل آلية للاندماج الاجتماعي. فكلما توسعت دائرة الاقرار بقيم الكفاءة والمبادرة والمشاركة بفضل وجود بيئة حاضنة ومحفزة ، تعززت ثقافة الاعتراف وتوافرت شروط تقوية رأس المال غير المادي للمجتمع . لذا فأن هناك مسألة تمثل مقوماً مفتاحياً لبناء الهوية ، تتداخل منها ثلاثة عناصر او مجالات متكاملة تمنح للذات صدقية في نظر الاخرين وهي :

مجالات **الحب** ، والحق ، والاعتبار الاجتماعي . ففي مجال الحب او الصداقة يحمل اناس اعتباراً متبادلاً لبعضهم البعض في اطار مخصوص تحضر فيه الابعاد العاطفية والوجدانية . ثم مجال **الحق** ، حيث يتحدد الفرد من خلال الاقرار الصوري او الفعلي بحقوقه ، بتساوٍ مع الاخرين . وهو مايبرر اساليب النضال المتنوعة التي يلجأ اليها من اجل انتزاع احترامها من قبيل ادانته الامتيازات والدفاع عن المهاجرين ، او الكفاح من اجل الحرية والعدالة . واخيراً مجال **الاعتبار الاجتماعي** ، الذي يحيل بالنسبة الى الافراد على العودة الى قدراتهم العينية ، او الى بعض القيم المستمدة من هويتهم الثقافية[26].

وهنا نسلط الضوء على ازمة التطرف فهي ازمة فكرية مجتمعية ذات ابعاد ودلالات امنية فهي فكرة قاصرة ، اذ على الرغم من صحة ذلك الا ان البيئة السياسية تعد من المداخل الاساسية لظاهرة التطرف ولاسيما في دول المنطقة ، اذ ما ولدّ لنا بيئة سياسية مضطربة ومتوترة في احيان كثيرة نجد ان حالة الولاء للدولة قد ضعف وتلاشى احياناً لصالح انتماءات اما قومية عرقية او دينية او ايديولوجية ، فضلاً عن توتر العلاقات الاقليمية ومحاولة القوى العالمية الى اعادة استقطاب دول المنطقة كلاً الى جهته لتعزيز مكانته وقدرته في التنافس العالمي . والرغبة باعادة تشكيل جيوبولتيكيا المنطقة بناء على جملة التفاعلات الجيوسياسية الاقليمية في المنطقة ، مما ولد بيئة اقليمية تتسم بالتوتر اسهمت الى حد بعيد في تنامي ظاهرة التطرف وانتشاره وتمددها في المنطقة ، مما خلق وضع جيوسياسي جديد اضاف بعداً آخر يزيد من حدة التوترات في المنطقة[27].

ازمة التطرف فهي ازمة فكرية مجتمعية ذات ابعاد ودلالات امنية فهي فكرة قاصرة

لذلك يعرف (فوكاياما) بناء الدولة على انهُ «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، وهو بذلك يعبر عن مدى قدرة الدولة وافق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة بدءاً بتوافر الامن والنظام

(25) ايمن احمد محمد، الانصرافية في الفكر وسلوك الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003 ،مجلة قضايا سياسية، العدد (60) ،كانون الثاني / شباط / آذار 2020 ،ص ص 273 – 274.

(26) محمد نور افاية، الفكرالعربي والحاجة الى انية جديدة، مصدر سبق ذكرهُ ص 18 و 19.

(27) سهاد إسماعيل خليل، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحونهج استراتيجي جديد)، مجلة النهرين، العدد (5)، تموز 2018 ،صص 74 – 75.

والمرافق والخدمات العامة في الداخل ، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مروراً بالتعليم وحماية البيئة وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة ، وفي الجهة المقابلة ، فان قوة الدولة تتمثل بقدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم السياسات وسن القوانين والانظمة ووضعها موضع التنفيذ . لذا أنَّ الرؤية السياسية العقلانية لبناء الدولة العراقية من جانب مختلف القوى الاجتماعية والاحزاب السياسية المعاصرة ، يتمثل بتجاوز حدود الحزبية الضيقة التي عبرنا عنها بالانصرافية ، كونها تعيد بنية الانغلاق والانسداد التي تجذرت قبل عام 2003 وتعيق رؤية الامور والاحداث وافاقها بصورة سليمة ، وينتج الغلو السياسي الذي يؤدي الى تغلغل الشخصيات الوصولية الاجتماعية في مسام الحياة السياسية والاختباء تحت غطاء الحزبية ، مما افسد الحياة السياسية وتحولت هذه الحزبية الضيقة الى ادارة اسلوب لادارة الصراع الاجتماعي والسياسي بدلاً من أنْ تكون أداة واسلوب لإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي[28].

(28) ايمن احمد محمد، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ..، مصدر سبق ذكرهُ، ص 274 وص ص 275-276

وقد تبين أنَّ الممارسات الاجتماعية يمكن ان تؤثر في طرائق التفكير . يقول (ريتشارد نيسبت) «وليس لنا أنْ نتوقع ممن ينبني وجودهم الاجتماعي على التناغم او يطوروا تراثاً للمواجهة او الجدل» لانهُ عندما تسود في اي مجتمع فكرة اندماج افراد المجتمع ليكوّنوا نسيجاً واحداً متناغماً ، فان «الحلول الوسط» بين الاراء المتصارعة والمتناقضة يكون لها دوماً الاولية ، بل وهي الملاذ الذي يلجأ اليه جميع افراد ذلك المجتمع منعاً للتصادم والاختلاف[29].

أنَّ الممارسات الاجتماعية يمكن ان تؤثر في طرائق التفكير

(29) محمود باكير، بعض «العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي – الرياضيات وسيلة « ،مجلة المستقبل العربي العدد (509) ،السنة(44) ،تموز/ يوليو 2021 ،ص 12.

تتجلى اهمية الحوار الاجتماعي من خلال وظيفة العصرية بوصفه رافداً اساسياً لتحسين مقومات الديمقراطية الاجتماعية التي تعد اليوم مكملاً ضرورياً للديمقراطية السياسية . وممارسة الحوار الاجتماعي تقضي توفير جملة من المقومات الاساسية التي تتعلق باستقلالية الاطراف المؤهلة لممارسة هذا الحوار وقدرتها على النشاط بكل حرية وبصفة مجدية تمهيداً لارساء الديمقراطية الاجتماعية والتي تهدف الى اقامة علاقات توافقية تضمن المرور من نظام قائم على احتكار الدولة لممارسة السلطة بصفة فوقية الى نظام مرن قائم على انفتاح المؤسسات والهياكل التابعة للدولة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتشريك ممثلي الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية في مناقشة وضبط الاختيارات الاساسية للدولة والمساهمة في تطبيقها[30].

(30) ساري ماضي، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجربتين التونسية والسودانية، مجلةالمستقبل العربي، العدد (508) العدد (44)، حزيران /يونيو 2021، ص 177- ص 178.

وعليه، فاذا كانت هناك افكار اولية لاعادة بناء الدولة العراقية ، اذ لامجال للاصلاح السياسي بمعناه الواسع من دون عقد اجتماعي، يشترك فيه الفاعلون السياسيون

والشركاء الاجتماعيون على اساس ان العلاقة بين الدولة والمجتمع تكاملية يعتمد احدهما على الاخر لان شرعية الدولة تكمن في التفاف المواطنين حول اسس متينة ومبادئ قويمة تقوم على التعددية واحترام حقوق الانسان بهدف ضمان استمرارية الدولة ، وبين السلطة والشعب على مقتضى ديمقراطي لتحصين جبهة المواطن الداخلية ضد الاخطار الداخلية والخارجية ، عبر بناء العلاقات الايجابية بين المكونات المتنوعة صوناً لوحدتها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة ، لذا يجب العمل على بناء مؤسسات دولة قوية من دون ان تمارس القمع والاستبداد لحماية المجتمع ، وفي موازاة ذلك ، يتم العمل على بناء الامة العراقية ودمجها عبر العقد الاجتماعي الذي تتفق عليه مكوناته الاجتماعية ، فمهما كانت قوة الدولة ان لم تترافق مع الرضا والقبول الشعبي وتتوافق حول اساليب الوصول الى السلطة ، واساليب وآليات تداولها او تشاركها او تقاسمها ، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع تدور في اطار الصراع ترافقها حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار المجتمعي والامني[31].

فمهما كانت قوة الدولة ان لم تترافق مع الرضا والقبول الشعبي وتتوافق حول اساليب الوصول الى السلطة

ومن جانب اخر ، على الرغم من محاولات البعض توجيه الاتهام الى انتفاضات الربيع العربي بالتسبب بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول العربية ، فانه من الضروري التمييز بين جوهر الربيع العربي الداعي الى الاصلاح وبين عجز الحركات الاجتماعية التي تطالب بالإصلاح على ادارة مقتضيات الفترات الانتقالية لبناء الدولة سواء من خلال التوافقات المرحلية بين القوى التي شاركت بالانتفاضات – كما حصل في تونس – او القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت الانتفاضات وتسببت بها – وهذا لم يشهده أي بلد عربي في واقع الامر، وعليه فان هناك اهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية ، هدفه تمكين وتقوية اصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من ادارة المراحل الانتقالية تجنباً للفراغ وبغية تحقيق السلم الاهلي المستدام من خلال تجنب العنف ، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي / غير اقصائي[32].

ويتزامن مع ذلك الهجرة العابرة للحدود ، حيث اثار المنحنى التصاعدي للهجرة منذ بداية الالفية الثالثة ، القلق والاهتمام لدى الكثير من البلدان والمنظمات الدولية والاقليمية ، وبخاصة في ظل تصاعد الهجرة القسرية وما صاحبها من مخاطر وتهديدات وانشطة ارهابية عابرة للحدود ، وحركات عنصرية وشعبوية ضد دمج المهاجرين، وما لذلك من انعكاس سلبي على اوضاعهم المعيشية وحقوقهم

(31) ايمن احمد محمد، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية .. ،مصدرسبق ذكرهُ، ص 276 – 277.

(32) هشام جعفر، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع، القاهرة : دارالمرايا للإنتاج الثقافي 2021، ص 236.
نقلاًعن :
كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512) ،السنة (44) ،تشرين الاول/ اكتوبر 2021 ،ص 168 .

الانسانية ، وجدل حول السيادة الوطنية والهوية والانتماء ، وذلك في مقابل تسارع ديناميات العولمة التي تدفع باتجاه رفع القيود وفتح الحدود وفشل النموذج النيوليبرالي في تحسين اوضاع السكان في معظم بلدان الجنوب التي غالباً مايميل مهاجروها الى الانجذاب نحو البلدان ذات الدخل المرتفع ، وبخاصة اوربا وامريكا الشمالية، ناهيك بالتغييرات المناخية وتنامي النزاعات والحروب التي تدفع بمزيد من الهجرة والنزوح[33].

مما تقدم لدعم دور الشباب ينبغي العمل على مايلي: -

1) تعميق الدراسات والبحوث المتعلقة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار عبر دعم المراكز التخصصية او تغيير مناهج او ادخال مناهج جديدة تكرس قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار للطلبة وتعزز مشاعر المسؤولية ازاء الاخرين.

2) اعتماد برامج تشغيل العمالة بشكل مكثف لتوافر فرص عمل للشباب العائدين من مخيمات النزوح في المحافظات المحررة وتأهيلهم وتدريبهم بما يضمن ربطهم بالمنظومة المجتمعية.

3) التوسع في انشاء النوادي الفكرية والرياضية في المناطق المحررة لما توفره من اهمية في تنمية وايجاد وبناء قيادات شبابية ومبادرة بغية تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب الفاعل في الحياة العامة.

4) تحصين الشباب العراقي بشكل عام وفي المناطق المحررة بشكل خاص من الايديولوجيات الغريبة عن مجتمعاتنا التي تسعى الى الاختراق الفكري لإفراد المجتمع، وذلك عبر الحفاظ على اصالة الموروث الفكري للامة الاسلامية والتواصل مع الثقافات الفكرية للامة الاسلامية والتواصل مع الثقافات الانسانية المتنوعة وخلق منظومة ثقافية حوارية .

تحصين الشباب العراقي بشكل عام وفي المناطق المحررة بشكل خاص من الايديولوجيات الغريبة

5) وضع وترسيخ مبادئ منع النزاعات والعمل على ارساء الاستقرار السياسي عن طريق وضع الشباب والمرأة في حالة ادراك لاسباب النزاعات الداخلية وظروف ديناميات الصراع عبر وسائل معرفية وثقافية، فضلاً عما تسببه تلك النزاعات من مخاطر على حياتهم على المديات المستقبلية[34] .

وتوضح (جوديث تبلر)[35]* ، كيف يجب أنْ تربط اخلاقيات اللاعنف بنضال سياسي اوسع نطاقاً من اجل المساواة الاجتماعية . علاوة على ذلك ، تجادل بأنَّ اللاعنف غالباً ما تساء فهمه على إنهُ ممارسة سلبية تنبثق عن منطقة هادئة في الروح، او كعلاقة اخلاقية فردية مع اشكال السلطة الموجودة . لكن في الواقع، اللاعنف هو موقف اخلاقي موجود في خضم المجال السياسي، وتشُير الى أنَّ احدى التحديات

(33) الهجرةوحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود، اشراف وتنسيق الحسين شكراني وابراهيم المرشيد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 222.
نقلاًعن :
كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512)،السنة (44) تشرين الاول/ اكتوبر 2021 ،ص 169.

(34) محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة في النزاع بعد 2014 ، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد (61) ،نيسان / آيار / حزيران 2020 ،ص 348 ،ص 349 ،ص 351 .

(35) * استاذة في اقسام البلاغة والادب المقارن في جامعة كاليفورنيا في بيركلي .
2. (Judith Butler . The Force of Nonviolence :The Ethical in the political ,New York : Verso Books , 2020 , P. 224.
نقلا عن : كابي الخوري، كتب اجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (495) ، السنة (43) ، ايار / مايو ، 2020 ، ص 189.

المعاصرة لسياسة اللاعنف يعود الى وجود اختلاف في الرأي حول ما يعتبر ضمن العنف واللاعنف. ويمكن أنْ يتم التمييز بينهما من خلال الموافقة على احتكار الدولة للعنف.

الخـــاتمة

مما تقدم يتضح مايلي :

أولاً: أنَّ الثقافة السياسية المدنية لاتنمو بسهولة في مجتمعات دساتير دولها تحاصر العقل الحر وتضعه تحت رقابة المؤسسة الدينية . فالمفاهيم المدنية في المجالين الثقافي والسياسيالتي يضعها العقل الحر تؤسس لبناء مجتمع متحرر من مناهج اهل الحق وتالياً لبناء دولة مدنية .

ثانياً: أنْ التناقض والعدوان جزء من الطبيعة البشرية ولابد لاخلاقيات اللاعنف ان تتجاوز الحالة الانسانية التي تتميز بالتناقض بين كل من الحب والكراهية على المستوى الفردي والرغبة في عالم مسالم تسوده المساواة الاجتماعية.

أنَّ احدى التحديات المعاصرة لسياسة اللاعنف يعود الى وجود اختلاف في الرأي حول ما يعتبر ضمن العنف واللاعنف

ثالثاً: الاهتمام في عملية التنشئة الاجتماعية ، بدءاً من الاسرة والمدرسة وصولاً للجامعة . وتلقين وتثقيف الشباب على قيم اجتماعية ثقافية ذات دلالات سياسية تفضي الى التزامه واعتزازه بقيم اهمها (الوطن والمواطن والوطنية) ، ومن ثم الدفاع عنها ضد المحاولات التي ترمي الى تفتيت هذه القيم .

رابعاً: يمكن للمجتمعات العربية أنْ تتبنى تطبيق آليات مماثلة كفكرة الشرطة المجتمعية وامكان مشاركة المواطنين انفسهم في تطبيق القانون ومعاونة الجهات المنفذة للقانون والحامية لهُ ، واستخدام مقاهي الحوار بين فئات الشباب على اختلاف مستوياتهم واعمارهم وتوجيهاتهم ، ونشر ثقافة التعايش وتقبل واحترام الآخر ، وهنا يجب التفكير في تبني الضوابط والمقومات المناسبة التي تراعي سياق وخصوصية مجتمعاتنا العربية.

خامساً: وعليه، لعل التركيز على موضوعات الحرية والاعتراف والكرامة يعود الى الحاجة الى التفكير في وجود الانسان العربي الذي نُزعت منهُ انسانيته بفعل السحق الاجتماعي ، والقهر السياسي ، وسياسات الاذلال ، وتكالب القوى الاقليمية والدولية , واذا كان الاستبداد يبرع في طرائق تدمير آدمية الانسان، فان الكرامة هي قدرة المقموع على العناد والمقاومة وعلى تغليب كفة الحياة على الموت ، كما انها، في الآن نفسه تعبير عن فقدان المُستبد لكرامته متى مارس عنفهُ .ومعلوم أنَّ تكامل شراسة الدولة الاستبدادية واللاعدالة الدولية انتجا اسباب الانتهاكات

المتوالية لكرامة العربي ،علماً بان الحرية والكرامة تندرجان دوماً ضمن سياق صراعي وتأريخ متراكم من الاستعباد وارادة التحرر لأثبات آنية عربية تترنح بفعل الضربات المتنوعة المصادر والجهات التي تتعرض لها من الداخل والخارج.

المصادر:

اولا : الكتب

1. عبدالاله بلقزيز ، من النهضة الى الحداثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، ايار/مايو 2009 .
2. Saad N. Jawad , Iraq after the Invqsion from Fragmentation to Rebirth and Reintegration , London : palgrave Macmillan , 2021.
3. Bilal Wahab , Joey Hood , Jane Arraf, "A Strategy for Iraq : Guidelines for the Biden Administration " Policy Watch (The Washington Institute for Near East Policy) no. 3512 (16 July) 2021.
4. خليفة الكواري ، النفط والتنمية والحاجة الى الاصلاح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
5. فتوح ابودهب هيكل ، تأثير الثورة العربية في النظام الاقليمي العربي 2011-2019 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 .
6. خليفة الكواري ، الديمقراطية : طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2021 .
7. هشام جعفر ، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع ، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي 2021 .
8. الهجرة وحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود ، اشراف وتنسيق الحسين شكراني وابراهيم المرشيد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 .
9. Judith Butler . The Force of Nonviolence :The Ethical in the political ,New York : Verso Books , 2020 .

ثانياً : الدوريات

1. انس العزاوي ، ادارة التنوع – التعايش – السلم المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (مرحلة مابعد داعش) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (54) ، تشرين الاول – تشرين الثاني – كانون الاول ، السنة 2018 .
2. سياسين عساف ، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري ،

مجلة المستقبل العربي ، العدد (511) ، السنة (44) ، ايلول 2012 .

3. الصادق الفقيه، مشروعية المستقبل العربي الرؤية الواقعية والاولويات الاكثر الحاحاً ، مجلة آراء الخليج ، العدد (131) ، مايو 2018.

4. كمال محمد صديق ، التعايش السلمي وحق العودة ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (3) ، آب 2017 .

5. كابي الخوري كتب عربية واجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (510) ، السنة (44) ، آب/ اغسطس 2021 ، ص188.

6. عبدالسلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة البيان ، العدد(1) ، حزيران 2017 .

7. علي علوان وياسر ابراهيم ، الانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي ، (دراسة في آثار الحراك الجماهيري) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (62) ، تموز/ آب / ايلول 2020.

8. احمد ناجي قمحة ، في الامن القومي : الهوية و الفكر والثقافة في مواجهة تعقيدات العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (215) ، المجلد (54) ، يناير 2019 .

9. فراس عباس هاشم ، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات ، العدد (16) ، تشرين الثاني 2017 .

10. كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (509) ، السنة (44) ، تموز يوليو 2021 .

11. كابي خوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد (508) السنة (44) ، حزيران /يونيو 2021 .

12. معن بشور ، حديث الوحدة نهوض الامة بين ثقافة الوحدة والمقاومة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(513) ، السنة (44) ، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 .

13. خالد صلاح حنفي ، منع التطرف العنيف من خلال التعليم : دليل لصانعي السياسات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(475) ، السنة (41) ايلول 2018 .

14. محمد نور افاية ، الفكر العربي والحاقه الى آنية جديدة، مجلة المستقبل العربي ، العدد(507) ، السنة (44) ، آيار / مايو 2021 .

51. ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي في الانظمة العربية وحدود الديمقراطية المفقودة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (53) ، تموز / آب / ايلول ، 2018 .

61. هشام الحلبي ، العنصر البشري في معادلة القوة العسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (210) المجلد (52) ، اكنوبر 2017 .

17. ايمن احمد محمد ، الانصرافية في الفكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (60) ، كانون الثاني / شباط / آذار 2020 .

18. سهاد اسماعيل خليل ، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحو نهج استراتيجي جديد) ، مجلة النهرين ، العدد (5) ، تموز 2018 ، ص ص 74 – 75.

19. محمود باكير ، بعض «العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي – الرياضيات وسيلة « ، مجلة المستقبل العربي العدد (509) ، السنة(44) ، تموز/ يوليو 2021 .

20. ساري ماضي ، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجربتين التونسية والسودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (508) العدد (44) ،حزيران /يونيو 2021.

21 . كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (512) ، السنة (44) ، تشرين الاول/ اكتوبر 2021 .

22. محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة في النزاع بعد 2014 ، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد (61) ،نيسان / آيار/ حزيران 2020 .

23. كابي الخوري، كتب اجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (495) ،السنة (43) ،ايار / مايو، 2020.